

العشائر في الجزيرة السورية: أدوار وتحالفات واستقطابات متناقضة

عبد الناصر حسو

مقدمة

من الصعوبة بمكان رسم تخوم فاصلة بين مناطق تواجد العشائر البدوية في الجزيرة، المترامية الأطراف، والمرتبطة في ذات الوقت بمثيلاتها خارج الحدود، في الدول العربية المجاورة، لتشكل وحدة جغرافية وديموغرافية، فقد استوطنت هذه العشائر، القادمة من شبه الجزيرة العربية، إلى جانب قبائل وأعراق وهويات وأديان متعددة، في قوس جغرافي خصيب شرقي الفرات.

تعالت معظم أبناء العشائر والقبائل عن الخلافات العشائرية والمناطقية إلى حد كبير، وشكّلت هويات كثيرة لانتماءات عشائرية وعرقية محلية، بحيث تجمع الطوائف المختلفة في نسيج اجتماعي متآلف، وتعايشت مع بعضها البعض على شكل مجموعات بشرية غير متجانسة ثقافياً وغير متقاربة لغوياً، وإن كانت متفاعلة اجتماعياً على مساحات جغرافية واسعة، يجمع بينها نمط الحياة الزراعي الرعوي، لكن هذه العلاقات شهدت تحولات كثيرة أمام مخاوف أبناء المنطقة بعد الانتفاضة السورية في عام 2011.

الأدوار العشائرية المتبدّلة

لعب النظام دوراً بارزاً في خلق حالة التنافس والصراع بين العشائر، فقد "لجأ إلى استراتيجية مزدوجة في تعامله مع العشائر، تقوم هذه الاستراتيجية على إظهار الرفض الكامل للعشائرية بوصفها رمزاً من رموز الرجعية والتخلف، ثم التعاون غير المباشر مع تلك العشائر، بغية الاستفادة منها، باعتبارها مكوناً تقليدياً في التسويق لنظام لا ديمقراطي، يبحث عن أي شرعية لا ديمقراطية يمكن أن تخدمه، وتسدّ النقص الهائل في شرعيته العقلانية، وتخفي شرعيته الاستقوائية، وتساعد في بقائه أكبر مدة ممكنة(1).

وعلى الرغم من الخطاب الأيديولوجي القومي لحزب البعث، والذي انطوى على إدانة للهويات المجتمعية الفرعية، إلا أن الممارسة العملية له تؤكد عملية التواطؤ مع العشائر، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة تطبيق الأعراف العشائرية، حيث "سمح بتدخل الأعراف لحل النزاعات بين العشائر في دير الزور، كما يمليه العرف، وهو ما يدل على اعتراف الأسد بالقوة المحتملة لسلطة العشائر البدوية(2)، والخوف من أن تخرج سلطة عشائر البدو عن السيطرة بوصفهم خصوصاً محتملين، كذلك تعامل النظام مع شيوخ من الدرجات الدنيا في التراتبية العشائرية، خصوصاً عشائر درعا ودير الزور، والتي شكل الكثير من أبنائها ركناً قوياً من أركان المؤسسات العسكرية والأمنية، حيث تمّ الاعتماد عليهم في بعض اللحظات الحرجة لمواجهة المعارضين، كما حدث في السويداء مع بدايات حكم بشار الأسد، وفي مواجهة الانتفاضة الكردية في عام 2004، ومن ثمّ خلال الانتفاضة الأخيرة، عبر منحهم مناصب مهمة في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى زيادة تمثيلهم في مجلس الشعب، والذي وصل إلى 12%، لضمان ولائهم.

ازدادت إشارات الاستفهام منذ بداية التظاهرات السلمية حول موقف العشائر السورية من الثورة، فأعلنت التنسيقيات (جمعة العشائر)، فيما دعا النظام، العشائر إلى مؤتمر (المجلس التأسيسي لمؤتمر العشائر والقبائل السوري)، لضمان سيطرته على هذه الشريحة من المجتمع وضمان ولائها له، وأشار السفير الأميركي السابق في سوريا روبرت فوردي للمعارضة، إلى ضرورة الاستعانة بالعشائر السورية، لا سيما في شرق الفرات، بعد فشل فصائل الجيش الحر في مواجهة النظام، ودخول الفصائل الإسلامية الراديكالية كطرف في الصراع، ورغم المحاولات المتكررة لجبرّ العشائر العربية إلى المقتلة السورية ككتلة متراصة موحدة، إلا أن العشيرة الواحدة قد تفتت وتعددت ولاءاتها، ومع ذلك فقد بقي السعي إلى كسب وُدّ العشائر جزءاً من استراتيجية العمل العسكري والسياسي في شرق الفرات.

بعد انسحاب النظام من بعض مناطق الجزيرة، دُفعت العشائر إلى التركيز على ضرورة الدفاع عن مناطق تواجدها، فتشكلت كتائب وفصائل عسكرية صغيرة، غايتها حماية مناطقها وحراسة آبار النفط، معتمدة على الدعم الوارد إليها من قوى دولية وإقليمية لغايات سياسية خاصة بها، حيث (سعت القوى الخارجية منذ الانتفاضة السورية عام 2011 إلى استقطاب الدعم القبلي لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية فتحالفت مع مشايخ القبائل واستخدمت البنية القبلية لتشكيل وحدات مقاتلة)4. وكانت قوات "وحدات حماية الشعب" الكردية تقاتل جنباً إلى جنب مع قبائل الشمر، الجبور، والشرابية، وتحالف معهم أيضاً المجلس العسكري السرياني "فصائل السوتورو"، الجناح العسكري لحزب الاتحاد السرياني منذ اوائل العام 2014، في حين أن بعض الفصائل تحالفت مع النظام، وبعضها بايعت تنظيم "داعش" الإرهابي.

كانت عسكرة العشائر شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس وعن المصالح الاقتصادية، وتحديداً ما يخص الثروات النفطية في المنطقة، لذلك تسابقت أطراف الصراع لنيل استمالة أو تأييد العشائر في شرقي الفرات، كونها أكبر حاضن اجتماعي يضم آلاف الشباب القادرين على حمل السلاح، ومؤخراً قام النظام السوري بتسوية أوضاع أبناء العشائر الذين كانوا في صفوف "داعش"، من أجل استثمارهم مجدداً في الصراع.

تحالفات متعددة ومتناقضة

حاولت أطراف الصراع دمج زعماء العشائر في أجنداتها السياسية مع ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي، لكن شيوخ القبائل لم تعد لهم تلك السلطة القوية والراسخة على جميع أفراد العشيرة، لذلك لم يعد لدى العشيرة الواحدة قرار واحد، إذ تباينت الرؤى في داخلها نتيجة التدخلات السياسية والإقليمية بأجنداتها ومصالحها، وهذا ما أظهر كيفية تغير ولاءات العشائر، فبعد مرحلة "الجيش الحر"، سيطرت "جبهة النصرة" المنتمية إلى "تنظيم القاعدة"، على طيف واسع من كتائب الريف في المنطقة الشرقية، وحين دخل تنظيم "داعش" إلى المنطقة وخاض صراعاً مع "النصرة" وبقايا "الجيش الحر"، وجدت كتائب الريف الشرقي نفسها مضطرة إما إلى الانسحاب من المنطقة أو مبايعة "داعش"، لكن فصائل من العشائر العربية والكردية والمسيحية مع "قوات سوريا الديمقراطية" حاربت تنظيم "داعش"، واستمرت حتى هزيمة التنظيم في آخر معاقله في الباغوز.

فرض حزب "الاتحاد الديمقراطي" في محافظة الحسكة نفسه كقوة فاعلة على الأرض، معتمداً على ذراعه العسكرية (قوات سوريا الديمقراطية) بدعم من أمريكا، التي وجدت في البنية التنظيمية للحزب، وتماسكها العسكري والقيادي،

بديلاً عن القوة العشائرية، بالإضافة إلى قدرة الحزب على بناء علاقات جيدة مع بعض العشائر، خصوصاً مع العشائر التي لديها مصالح وتقاطعات تاريخية مع الأكراد في منطقة الجزيرة.

اعتمدت "قوات سوريا الديمقراطية" على إبرام تحالفات مع قوى عشائرية عربية عدة، ونجح الحزب الحصول على دعم من شيخ قبيلة شمر، حميدي دهام الهادي الجربا، وتم تعيينه كحاكم مشترك لمقاطعة الجزيرة في الإدارة الذاتية، إضافة إلى عدد من أبناء العشائر العربية الذين تمّ تعيينهم كمسؤولين في مؤسسات الإدارة الذاتية.

في المقابل، هناك محاولات تركية مستمرة في جمع العشائر، من أجل امتلاك أوراق ضغط في منطقة الجزيرة، لتحسين وضعها السياسي على طاولة المفاوضات، عبر استفزاز الهويات العرقية، لجر العشائر إلى مواجهة مع "قوات سوريا الديمقراطية"، ثمّ العمل على استدعاء التدخل التركي إلى المنطقة، وهو الأمر الذي لم يثمر عن نتائج مهمة لغاية الآن، نظراً لمعادلات القوة التي رسمت في منطقة الجزيرة.

الولاء للأقوى

اعتادت العشائر أن تكون في صف الأقوى الذي يحقق مصالحها المادية الآنية، بعيداً عن الرؤية السياسية والمواقف الاستراتيجية، من دون مواربة أو إخفاء لهذه المواقف، فهي تسير وفق منطق التكيف من أجل البقاء، وهو ما أسهم في بقاءها تاريخياً، لذلك فإن حالة الولاء المتعدد للعشائر العربية قد تغير مراراً بين النظام والمعارضة و"داعش" والإدارة الذاتية وفقاً لتوازنات القوى والجهات السياسية المؤثرة، وهذه سمة أساسية من ثقافة العشائر، وعلى أثرها نشبت المعارك بين أفراد العشيرة الواحدة للأسباب نفسها، وهو ما كان يصعب تصور حدوثه في السابق.

في حالة الحرب، تتعدد الولاءات داخل العشيرة، فضلاً عن تناقض المصالح داخل كل عشيرة، أو بينها وبين العشائر الأخرى، أو قدرة بعض رموز العشائر على نسج علاقات خارجية، والحصول على مال سياسي، كما في حالة أحمد الجربا، الرئيس السابق ل"الائتلاف الوطني"، كل ذلك يجعل من تعدد الزعامات العشائرية سمة بارزة من سمات المرحلة، حيث تغيب إلى حد كبير المرجعيات العشائرية التاريخية، لمصلحة مرجعيات جديدة، كما حدث في عشائر الجبور والعكيدات وطي وشمر وحرب.

لم تظهر أي مجموعة عسكرية بمسمى عشائري كقوة مستقلة، ذات هدف سياسي أيديولوجي معيّن، تؤثر في أطراف الصراع، وتقلب موازين القوى لصالحها، بل اقتصرت القوى العسكرية العشائرية على فصائل صغيرة غير مؤثرة، تدافع عن مكاسبها الاقتصادية، وتحالف مع القوى العسكرية الأخرى، يقول رشيد الحاج صالح (لم يكتب لمشروع تسليح العشائر النجاح، لأسباب كان أبرزها عدم وجود توافق دولي حول ذلك)5، في الجهة الأخرى، فصائل مدعومة من النظام وحلفائه تحارب المعارضة، مثل "لواء الباقر" و"فصيل المغاوير" لعشيرة طي، الممولين من إيران.

الوضع الاقتصادي والتمويل

تعتبر منطقة الجزيرة ذات أهمية استراتيجية، فهي السلة الغذائية للبلاد قبل عام 2011، كما تعدّ الخزان النفطي اعتماداً على عشرات الآبار النفطية والغازية الموجودة فيها. وبلغ عدد الآبار النفطية التابعة لحقل رميلان 1322 بئراً، إلى جانب 25 بئراً للغاز المسال في حقل السويديّة. تدار الحقول من قبل إدارة حقول الرميلان التي تتبع لهيئة الطاقة، وتتركز مهامها في إنتاج النفط الخام ومعالجته.

مع سيطرة "وحدات حماية الشعب" الكردية على معظم حقول النفط في الحسكة ودير الزور، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تدخل أراضي الجزيرة من إقليم كردستان العراق، تعاملت هذه الوحدات مع مكونات المنطقة من خلال (عقد اجتماعي، يقدم فيه الأكراد جزءاً من ثروة المنطقة التي يسيطرون عليها للعرب، عبر الخدمات والتوظيف، مقابل الخضوع السياسي، يتم فيها تأهيل كوادر مدنية وإدارية وسياسية عربية مرتبطة بهم، مع استيعاب لبعض القوى العسكرية على أن تحافظ كل تلك القوى المُستقطبة على صيغ عشائرية وقبلية تمنع تجمعها)6. هذه الصيغة التعاقدية تبقى مشروطة بتطور الأوضاع العسكرية والسياسية، ويمدى استمرار التوازن في هذه الصيغة، خصوصاً أن حدود العلاقة ما بين هو فردي واجتماعي ومبني وبين الانتماء العشائري لا تزال حدوداً سائلة، ولا يمكن للتجربة الوليدة "الإدارة الذاتية" أن تغير الكثير من المعادلات، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية هشّة، واستقطابات متعددة، خصوصاً بعد أن لحقت أضرار بالغة بالعديد من أبناء العشائر، من دون أي أفق في ترميمها، ما يجعل النعمة قائمة، وقابلة للاستثمار.

مستقبل العشائر في شرقي الفرات

تعرّضت منطقة شرق الفرات، كما غيرها من مناطق سوريا، إلى تحولات خلال السنوات الماضية، وقد وقعت العشائر تحت ضغط تلك التحولات، وهي بعد عقود من بناء نسق لعلاقة مصالح متبادلة مع النظام المركزي في دمشق، وجدت نفسها من دون سند فعلي.

وإذا كانت بعض الوجوه العشائرية قد حاولت أن تلعب دوراً سياسياً، إلا أن هذا الدور بقي أسير عوامل عديدة، وهي:

1-عدم وجود قرار موحد لدى العشائر.

2-دخول السلاح كجزء حاسم من معادلات التوازن بين المكونات في المنطقة.

3-التحالفات الخارجية والمال السياسي.

4-الاستقطابات التي زادت الانقسامات بين العشائر.

تنقسم العشائر العربية اليوم في شرق الفرات في ولاءاتها إلى ثلاث فئات، تدعم الأولى قوات "قسد"، وتستفيد من امتيازات الإدارة الذاتية، بينما تندسج فئة أخرى علاقات مع تركيا، وهي بانتظار تحولات في ميزان القوى، أما الفئة الثالثة

فما زالت تقف مع النظام، وهي تنسج علاقات مصالح مع إيران، كما في دير الزور، حيث تجري حركة تشييع بين أبناء المدينة.

في ظل هذا التعدد في الولاءات والمصالح، فإن مستقبل العشائر في شرقي الفرات أصبح مرهوناً بعوامل تكمن خارج العشائر نفسها، فهي نتيجة الإخفاق في بناء قوة سياسية عسكرية مستقلة، أصبحت تابعة للقوى الداخلية والخارجية، ومن غير المتوقع، نظراً لكل المؤشرات القائمة، أن تلعب العشائر دوراً مستقلاً، خصوصاً أن الموارد المالية والاقتصادية ليست بيدها، بعد أن تمكنت في مرحلة من مراحل الصراع أن تضع يدها على بعض آبار النفط.

خلاصة:

استمرت الحياة العشائرية في الجزيرة السورية بفضل طبيعة الدولة والحكم في سوريا، والتي كانت في أحد أشكالها امتداداً للدولة السلطانية، وما تتضمنه من علاقات ولاء ومحسوبية، وقد تمكنت العشائر من لعب أدوار متعددة منذ نشوء الدولة السورية في عام 1920، وبقيت عاملاً مهماً للاستثمار من قبل النظام السوري، لكن تلك الأحوال شهدت تغييراً منذ عام 2011، وأحدثت شرخاً كبيراً في البنية العشائرية نفسها. إن استمرار العشائر في لعب دور ما في المرحلة المقبلة منوط بطبيعة تطورات الأحداث، فمع غياب حل سياسي شامل للمسألة السورية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وغياب البنى التحتية والخدمات الأساسية من طرقات وتعليم وصحة وكهرباء وماء، فإن ما تبقى من الإرث العشائري سيكون عاملاً مهماً في استقطاب أبناء العشائر، للدفاع عن الوجود والمصالح.

إن التجربة العراقية، خصوصاً في الأنبار، تؤكد أن غياب المشاركة السياسية وانعدام التنمية، هما عاملان أساسيان في بقاء العصبية العشائرية، بل وتزاجها مع حركات دينية راديكالية، إذ يعد كل فشل في بناء الدولة الحديثة، واستمرار عوامل الاضطراب، فرصة قوية لاستمرار الولاءات ما قبل الوطنية، بما فيها العشائرية.

المراجع

1. العشائر والثورة السورية، الأدوار والإمكانات، رشيد الحاج صالح، مجلة قلمون، العدد الخامس، نيسان/أبريل، 2018
3. القبائل والقبلية، داود تشاتي، مجلة عمران، العدد 2016/15.
4. الوسطاء المحليون في سورية، خضر حضور، وكيفن مازور، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، حزيران 2019.
5. الصراع على العشائر في سوريا، فؤاد عبد العزيز، زمان الوصل، 2019/5/6
6. خريطة السيطرة في شمال شرق سورية، عبد الناصر العايد، يناير 2018، المركز العربي للبحوث دراسة السياسات.
7. أبناء عشائر في دير الزور، إعداد فيصل المشهور، تموز 2017. منظمة العدالة من أجل الحياة.